المقدمة

يتناول تقرير الرقابة السنوي المودع اليوم على طاولة الكنيست الرقابة على الجهاز الامني، الذي له تأثير كبير على الدفاع عن دولة إسرائيل وسكانها وعلى الحفاظ على أمنهم.

يتضمن التقرير مهام الرقابة التي خضعت لعملية فحص السرية في اللجنة الفرعية للجنة الرقابة التابعة للكنيست، وقررت عدم ايداعها بالكامل على طاولة الكنيست، بل نشر أجزاء منها فقط، حفاظاً على أمن الدولة، وفقاً للمادة 17 (أ) من قانون مراقب الدولة، لعام 1958 [نسخة موحدة]. فيما يلي مراجعة لجزء من مهام الرقابة.

- ## الاستعداد لحدث إرهابي في القطار الخفيف في غوش دان

تم تخطيط الخط الأحمر للقطار الخفيف لخدمة حوالي 300 ألف مسافر يوميًا، ويُعد أحد أنظمة النقل الجماعي في إسرائيل التي من المتوقع أن يزداد استخدامها بشكل كبير مع إضافة خطي القطار الخفيف الآخرين وقطار المترو. يشمل الخط الأحمر مسارا تحت الأرض وفوق الأرض، ويتم استخدام أسلوب أمني وشرطي علني وسري فيه. لقد تزايد التهديد الإرهابي في دولة إسرائيل بشكل عام وفي القطار الخفيف بشكل خاص بشكل أكبر بعد الهجوم المفاجئ في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وحتى أنه تحقق في الهجوم الذي وقع في أكتوبر/ تشرين الأول 2024 في محطة القطار الخفيف في يافا وأودى بحياة سبعة مدنيين. من هنا تأتي الأهمية الكبرى للاستعداد الأمثل من قبل الوزارات الحكومية وقوات الطوارئ والإنقاذ لمثل هذا الحدث، من أجل إنقاذ حياة الإنسان وتقليل الأضرار التي تلحق بالأرواح والممتلكات.

وجدت الرقابة أنه، على عكس المتطلبات الفنية والتشغيلية للسلطة القطرية للإطفاء والإنقاذ في إسرائيل (سلطة الإطفاء)، المنصوص عليها في معيار ملزم، لا يوجد الزام قانوني أو توجيه ملزم للامتثال بالمتطلبات الفنية والتشغيلية للشرطة أثناء مراحل التخطيط ونشر المناقصات لمشروع بنية تحتية في مجال المواصلات؛ لم يتم تنظيم عملية التشاور مع الوحدة المخصصة فيما يتعلق بالاستعداد لحدث إرهابي كيميائي أثناء مراحل التخطيط والنشر لمناقصات مشروع عام مخصص للجماهير، مثل محطة قطار؛ ولم توافق وزارة المواصلات على سيناريو الإصابات الذي اقرته سلطة الطوارئ الوطنية في سبتمبر/ أيلول 2019 بشأن القطار الخفيف لأنه، حسب رأيها، كان مرتفعًا، لكنها لم تقدم نتائج عمل مختصين من قبلها كبديل لهذا السيناريو. وجدت الرقابة أيضًا أنه حتى قبل اندلاع حرب السيوف الحديدية، وأكثر من ذلك بعد اندلاع الحرب، كان هناك تراجع في عدد حراس الأمن في شركة نيتاع. تبين أيضاً أن هناك تحديات في إخلاء الضحايا؛ وأن فرق نجمة داود الحمراء في الأنفاق غير مجهزة بأجهزة تواصل محمولة، بل تستخدم الهواتف الخلوية، وبالتالي إذا انهارت الشبكة الخلوية، فلن يكون لدى الفرق أي وسائل تكنولوجية للاتصال؛ وأن أجهزة التواصل التكنولوجية الخاصة بطواقم نجمة داود الحمراء غير مرتبطة بأجهزة التواصل الخاصة بقوات الإنقاذ الأخرى؛ وأنه لم يتم إنشاء منشأة تدريب وطنية لتدريب جميع قوات الإنقاذ في الأنفاق، على الرغم من أهميتها الكبيرة.

يجب على الجهات ذات العلاقة - الشرطة، ووزارة المواصلات، وزارة الأمن الوطني، وجهاز الامن - العمل لتصحيح النواقص التي أظهرتها الرقابة، كل في نطاق مسؤوليته. يجب على الشرطة ووزارة الأمن الوطني ووزارة المواصلات ووزارة المالية إجراء عمل طاقمي بشأن قضية النقص في حراس

الأمن، وهو تحد وطني يتطلب اهتماما عاجلا، والعمل في نهاية المطاف على سد هذه الفجوة. يوصى بأن يعمل مجلس الأمن القومي، كمنسقًا للطاقم المخصص لإنشاء منشأة تدريب لمشروع المترو، على توسيع برنامج التدريب بحيث يكون مناسبًا لجميع البنية التحتية للمواصلات تحت الأرض في البلاد، والعمل أيضًا على تسريع عملية توصيف وإنشاء منشأة تدريب مناسبة أيضًا لمترو الأنفاق دون انتظار تطوير مشروع المترو على المدى الطويل. يأتي ذلك بالتعاون مع الجهات الأخرى الأساسية لدفع العملية إلى الأمام- وهي وزارة المالية، ووزارة الأمن الوطني، ووزارة المواصلات، فضلاً عن الشرطة والدفاع المدني.

- **المطار الدولي على اسم ايلان واساف رامون - ايلات: تأمين المطار ضد تهديدات أمنية والاستجابة لحدث متعدد المصابين**

يقع مطار إيلان وأساف رامون في منطقة إيلات ويعتبر بمثابة مطار دولي بديل لمطار بن غوريون. يُعَد المطار منشأة حيوية واستراتيجية ذات أهمية وطنية قصوى. بلغت تكلفة إنشائه حوالي 2 مليار شيكل، وتم تمويله من قبل سلطة المطارات. حسب معطيات سلطة المطارات، بلغت خسائر تشغيل المطار في الأعوام 2019-2023 نحو 1.369 مليار شيكل، أي خسارة 274 مليون شيكل تقريبا في المتوسط في كل عام من تلك الأعوام.

قد تحدث أحداث طارئة في مطار رامون أو حوله نتيجة لأعمال إرهابية أو كارثة طيران جماعية في المطار أو حوله. حدث متعدد المصابين في المطار هو حدث طارئ يتطلب توحيد الموارد مع مؤسسات الإنقاذ والطوارئ الخارجية.

نظراً للثغرات المفصلة في التقرير بشأن الاستجابة لحادث متعدد المصابين في مطار رامون، ونظراً للحاجة الملحة إلى معالجة هذه الثغرات، يجب على مجلس الأمن القومي القيام بعمل منهجي بالتعاون مع وزارة الأمن القومي والشرطة وجيش الدفاع الإسرائيلي ووزارة الصحة وسلطة المطارات ووزارة المالية ونجمة داوود الحمراء، من أجل ترتيب استجابة مناسبة لأحداث الطوارئ في المطار ومحيطه، بما في ذلك اقرار الميزانية المطلوبة لذلك. نظرا لخطورة أوجه القصور هذه وتأثيراتها على الاستجابة الشاملة لأحداث الطوارئ في المطار، يتعين على مدير سلطة الطيران المدني التأكد من تصحيح أوجه القصور من اجل تلبية المطار لشروط ترخيص التشغيل الخاص به.

على وزيرة المواصلات ووزير الأمن الوطني التأكد من أن مطار رامون مستعد لمعالجة أحداث طوارئ. وتزداد هذه الحاجة في ضوء خصائص التهديدات في الهجوم الإرهابي الذي نفذته حماس في 7.10.23. إن تنظيم استجابة منهجية لأحداث الطوارئ في مطار رامون والمناطق المحيطة به من شأنه أن يساهم في ترتيب التعامل مع احداث الطوارئ في مجال مدينة إيلات والمناطق المحيطة بها.

- **جوانب في الإشراف ورقابة وزارة الأمن على استخدام الشركات الأمنية بمروجين تسويقيين، بوسطاء ووكلاء في صفقات الصادرات الامنية**

تساهم صادرات دولة إسرائيل الامنية بشكل كبير في أمنها ونموها الاقتصادي وحصانتها الوطنية، وهي تشكل حصة كبيرة من مبيعات الشركات الأمنية. في الفترة 2018-2023، بلغت صادرات إسرائيل الامنية حوالي 60.5 مليار دولار. ولزيادة فرص نجاح الفرص التجارية، تقوم الشركات بتوظيف

مروجي تسويق. بلغت العمولات التي تعهدت الشركات الأمنية بدفعها لمروجي التسويق في الفترة 2022-2024 مئات الملايين من الدولارات.

إلى جانب الفوائد التي قد تجنيها الشركات الأمنية من أنشطة مروجي التسويق، فإن استخدامها قد ينطوي على مخاطر عالية من حيث الامتثال والتنظيم بسبب المخاوف بشأن دفع رشوة لمسؤولين عموميين اجانب، ومن حيث تضارب المصالح الذي قد يؤدي إلى اتخاذ وزارة الأمن قرارات غير مثالية وانتهاك الحق في تكافؤ الفرص. قد يؤدي تحقق هذا الخطر إلى الإضرار بثقة الجمهور في القطاع العام.

توصلت الرقابة إلى وجود ثغرات كبيرة في كل ما يتعلق بإشراف وزارة الأمن ورقابتها على استخدام الشركات الأمنية لمروجي التسويق. إن تحقيق مخاطر الامتثال المتعلقة بالرشوة والفساد قد يلحق ضرراً كبيراً بدولة إسرائيل من حيث الأمن والعلاقات الخارجية والتجارة الدولية؛ بالسمعة الطيبة لوزارة الأمن والسمعة الطيبة للشركات الأمنية ذات الصلة. لذلك، يجب على المدير العام لوزارة الأمن التأكد من أن رئيس قسم التخطيط والمستشار القضائي للجهاز الأمني يعملان في أقرب وقت ممكن لصياغة توصياتهما بشأن درجة مشاركة الوزارة في الإشراف على استخدام الشركات الأمنية بالمروجين التسويقيين، بما في ذلك مسألة العمولات، ويجب عليه توثيق مشاركة الوزارة في إطار تعليماته. يجب على المدير العام لوزارة الأمن أن يقرر ما إذا كان يتعين على وزارة الأمن مراجعة خطط الامتثال الخاصة بالشركات وتنفيذها، وبأي طريقة، وتدابير الامتثال التي يتعين على المُصَدّرين الأمنيين المتوسطين والصغار تنفيذها.

نظراً للأهمية الاستراتيجية للصادرات الأمنية ومساهمتها السياسية والأمنية والاقتصادية من جهة، والمخاطر المرتبطة باستخدام االمروجين التسويقيين من قبل الشركات الأمنية من جهة أخرى، يجب على المدير العام لوزارة الأمن توجيه جميع اطراف وزارة الأمن ذوي الصلة بهذا النشاط، بما في ذلك قسم الإشراف على الصادرات الأمنية، والمستشار القانوني للنظام الأمني وقسم التخطيط، للعمل على تصحيح أوجه القصور التي ظهرت في الرقابة وفقاً لتوصيات هذا التقرير من أجل الحفاظ على رقابة فعالة التي من شأنها تقليل التعرض لمخاطر الامتثال والتنظيم في مجال الفساد والرشوة المتعلقة بالصادرات الأمنية.

- ## جوانب منع تسرب مولدات الأمراض البيولوجية والمَعرفة لتطوير الأسلحة البيولوجية

يمكن أن تقع حادثة إرهاب بيولوجي إذا حصل شخص أو كيان على عامل بيولوجي مولد للمرض، وكان لديه معرفة أساسية بخصائصه، وكيفية تنميته أو الحفاظ عليه، وكيفية استخدامه لإصابة البشر بالمرض. إن الخوف من تطوير الأسلحة البيولوجية في المؤسسات المختلفة أثناء إجراء البحوث، وكذلك الخوف من تسرب مولدات الأمراض أو المعرفة المتعلقة باستخدامها لأغراض الإرهاب البيولوجي، يلزم فرض رقابة وقيود على إجراء البحوث على العوامل البيولوجية والإشراف على هوية المشاركين في هذه الابحاث. وذلك دون الإضرار بالبحث العلمي والقيم المهمة لنشر المقالات العلمية المبنية على هذه الدراسات.

كشفت الرقابة أن إصدار قانون تنظيم البحث في مولدات الأمراض البيولوجية، لعام 2008، أدى إلى إنشاء آليات وتنظيمات من شأنها تمكين الرقابة على المؤسسات التي تحتفظ بمولدات الأمراض البيولوجية لأغراض البحث. مع ذلك، فقد تبين أن هناك ثغرات في آليات الرقابة والطريقة التي يتم بها تنفيذ إجراءات المجلس لتنظيم البحوث المتعلقة بمولدات الأمراض. تشير نتائج هذا التقرير إلى عدم تطبيق بعض أحكام القانون المنظم لبحوث مولدات الأمراض، بما في ذلك عدم سن الأنظمة

الخاصة بالقانون؛ والثغرات في الرقابة على تنفيذ أحكام القانون والالتزام بقواعد عمل اللجنة المؤسسية الخارجية. تشير النتائج أيضًا إلى التنفيذ الجزئي لقواعد العمل ولإجراءات أمن المستودعات في مختبرات الأبحاث.

في وقت انتهاء الرقابة، بعد 16 عامًا من سن القانون، لم يتم فحص أو تحديد الترتيبات المتعلقة بالإشراف على الأبحاث في مجال البيولوجيا الصطناعية بعد، ولم يتم تنظيم الجوانب المتعلقة بنشر الأبحاث في مولدات الأمراض البيولوجية، والتي قد يؤدي نشرها إلى الإضرار بأمن الدولة أو سلامة الجمهور أو صحته وامنه؛ وهذا صحيح بشكل خاص بالنظر إلى آثار استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) للبحث عن المعلومات وتحليلها. لقد أصبح هذا الخلل ذو أهمية كبرى في هذا العصر، حيث أصبحت التكنولوجيا متاحة للجميع تقريبا وتتطور بوتيرة سريعة، ويمكن أن تمكن أدوات الذكاء الاصطناعي AI من إنتاج الأسلحة البيولوجية واستخدامها بسهولة.

يوصى بان تقوم وزارة الصحة، بالتنسيق مع الوزارات الحكومية ذات الصلة، بوضع أنظمة بشأن استخدام البيولوجيا الاصطناعية وكذلك بشان البحث في مولدات الأمراض التي قد تنشأ نتيجة لاستخدامها. إن الثغرات التي ظهرت في مجال الإشراف والرقابة على المختبرات وفي قضية نشر الأبحاث البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج قد تزيد من خطر تسرب المعرفة ومولدات الامراض إلى أيدي العناصر الإجرامية أو المعادية ومساعدتهم في تنفيذ هجوم إرهابي بيولوجي فعال من شأنه الإضرار بأمن الدولة وسلامة الجمهور أو صحته وامنه.

- ## إدارة وأمن قواعد البيانات في وزارة الأمن

بحوزة وزارة الأمن قواعد بيانات تتضمن معلومات شخصية، مثل بيانات متعلقة بشخصية الشخص وحالته الصحية ووضعه المالي. قد زادت المخاطر على حماية الخصوصية وأمن المعلومات في قواعد البيانات هذه في ضوء حرب السيوف الحديدية، وقد يؤدي تحقيقها إلى الإضرار بقدرة وزارة الأمن على توفير الوسائل اللازمة لجيش الدفاع الإسرائيلي، وإلحاق الضرر بصورتها، والإضرار بعلاقاتها مع الموردين والعملاء، وتعريضها للغرامات. علاوة على ذلك، فإن هذا من شأنه أن يزرع الذعر والشعور بانعدام الأمن بين الجمهور، ويضر بالعلاقات الخارجية للبلاد في السياقات الأمنية والسياسية.

في السنوات الأخيرة، تسربت معلومات من وزارة الأمن، بما في ذلك معلومات تعريفية عن مسؤولين في الوزارة، سواء نتيجة لهجمات إلكترونية من قبل أطراف خارجية معادية أو نتيجة لخطأ بشري من قبل موظفي الوزارة.

تشير الصورة التي تظهرها هذه الرقابة إلى وجود ثغرات خطيرة في الطريقة التي تدير بها وزارة الأمن قواعد البيانات ال- 14 التي بحوزتها وأمن هذه القواعد التي يتم تخزين البيانات الشخصية لـ 2.84 مليون شخص. كشفت الرقابة أن قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وزارة الامن، المسؤول عن الامتثال للمتطلبات المعمول بها في وزارة الامن بموجب قانون حماية الخصوصية وأنظمة أمن المعلومات، لم يقم بمسح جميع قواعد البيانات المملوكة لوزارة الامن منذ عام 2007، ولم يضع إجراءً لأمنها، ولم يقم بإجراء مسوحات لتحديد مخاطر أمن المعلومات في قواعد البيانات التي تم تحديد مستوى أمان مرتفع لها، ولم يقم بإجراء اختبارات اختراق على أنظمة هذه القواعد من أجل فحص مقاومتها للمخاطر الداخلية والخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، كشف التقرير عن ثغرات في إدارة صلاحيات المستخدمين في نظام إدارة الهويات وفي نظام المعلومات المرتبط بقاعدة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة في جيش الدفاع الإسرائيلي - وهي قاعدة بيانات تحتوي معلومات عن حوالي 230 ألف شخص، بما في ذلك حوالي 18 ألف

مُصاب تمت إضافة تفاصيلهم إليها بسبب حرب السيوف الحديدية، بما في ذلك معلومات عن حالتهم الصحية، ووضعهم المالي، وأفراد عائلاتهم، والخدمات المقدمة لهم. كشف تحليل أجراه مكتب مراقب الدولة أن نصف المستخدمين الخارجيين (موظفي الاستعانة بمصادر خارجية) الذين لديهم صلاحية نشطة للوصول إلى نظام المعلومات المرتبط بقاعدة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة في جيش الدفاع الإسرائيلي لم يدخلوا إليها منذ أكثر من ستة أشهر. 20% من هؤلاء المستخدمين هم مستشارون خارجيون يتم إدارة توظيفهم في أنظمة الموارد البشرية بوزارة الامن، على غرار موظفي الوزارة. في هذه الحالة، هناك تخوّف من أنهم حصلوا على أذونات غير ضرورية لقاعدة بيانات ا ذوي الإعاقة في جيش الدفاع الإسرائيلي.

يتعين على وزارة الأمن استيفاء المتطلبات السارية عليها فيما يتعلق بحماية الخصوصية، كما هو مطلوب بموجب قانون حماية الخصوصية وأنظمة أمن المعلومات، وخاصة في ضوء التعديل رقم 13 للقانون، الذي دخل حيز التنفيذ في أغسطس/ آب 2025، والذي يلائم القانون للتحديات الحالية. بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء نتائج تحليل البيانات الذي أجراه مكتب مراقب الدولة، يوصى بأن تقوم وزارة الأمن بفحص عمليات إدارة الأذونات في جميع أنظمة المعلومات المرتبطة بقواعد بياناتها. كما يوصى بأن يقوم المدير العام لوزارة الأمن بتنظيم توزيع المسؤولية والصلاحيات في مجال أمن المعلومات في قواعد البيانات من منظور حماية الخصوصية بين قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقسم الأمن. وذلك بهدف تقليل مخاطر انتهاك الخصوصية والإضرار بتحقيق مهمة وزارة الأمن.

- ## الاستعداد لحماية المنشآت الحيوية من الصواريخ والقذائف والتهديدات الجوية الأخرى - رقابة متابعة

لقد أظهرت حرب السيوف الحديدية، التي اندلعت في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، الحاجة المتزايدة للمؤسسة الأمنية لحماية المرافق الحيوية. في عام 2020، نشر مكتب مراقب الدولة تقرير رقابة حول هذا الموضوع، والذي سلط الضوء على ثغرات كبيرة في قضية حماية المرافق الأساسية في بعض الهيئات، مع التركيز على الأكثر أهمية. حتى اندلاع حرب السيوف الحديدية، لم تقم وزارة الأمن، وجيش الدفاع الإسرائيلي، ومجلس الأمن القومي بتصحيح أي من أوجه القصور الرئيسية التي وُجدت في الرقابة السابقة، ولم يعززوا قضية حماية المنشآت الحيوية في بعض الهيئات؛ وحتى بعد اندلاع الحرب، وعلى الرغم من تحقق التهديدات الجوية، فإنهم لم يعززوا هذه القضية، باستثناء بعض الإجراءات المحددة.

يُنوه مراقب الدولة على ان وزارة الأمن وجيش الدفاع الإسرائيلي ووزارة الدفاع لم تقم بتصحيح أوجه القصور التي ظهرت في الرقابة السابقة والتي تم فحصها في الرقابة الحالية؛ ويُنوه أيضًا لمجلس الأمن القومي ووزارة الأمن ووزارة المالية على عدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن المصادر المالية في الميزانية لتمويل حماية المرافق الحيوية في بعض الهيئات.

في ضوء استمرار القصور فيما يتعلق بحماية المرافق الحيوية في بعض الهيئات، يتعين على وزير الأمن ورئيس مجلس الأمن القومي العمل معا لصياغة سياسة شاملة بشأن هذا الموضوع. يجب على وزير الأمن تكليف المدير العام لوزارة الأمن ورئيس الأركان بالعمل على التعزيز لعمل مسح للمرافق الحيوية المذكورة أعلاه، وبلورة خطة عمل متعددة السنوات لحمايتها بالتعاون مع الجهات ذات الصلة. ويأخذ هذا في الاعتبار جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك تنوع الوسائل الممكنة لحماية هذه المرافق واعتبارات التكلفة مقابل الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على وزير الأمن أن يحدد توزيع الصلاحية والمسؤولية بين هيئات المؤسسة الامنية، بما في ذلك سلطة الطوارئ

الوطنية وجيش الدفاع الإسرائيلي، فيما يتعلق بقضية الحماية المادية ضد التهديدات الجوية للمرافق الحيوية في بعض الهيئات.

علاوة على ذلك، ونظراً لمركزية وتعقيد قضية التمويل وأهميتها لتعزيز حماية المرافق الحيوية في بعض الهيئات، يجب على مجلس الأمن القومي أن يقود في اسرع وقت، بالتعاون مع وزارة الأمن التي بدأت في التعامل مع القضية، وبالتعاون مع وزارة المالية وأأطراف أأخرى ذات الصلة، عمل اداري لفحص نموذج تمويل أمثل لحماية المرافق المذكورة أعلاه وتقديم توصيته بشأن هذه القضية إلى المجلس السياسي الأمني.

يوصى بأن يقوم رئيس الوزراء ووزير الأمن بمتابعة حماية المرافق الحيوية في جهة معينة وفحص الموضوع في جهات أخرى ذات صلة.

يتضمن التقرير أيضًا فصلًا سريًا بشكل كامل وفقًا للمادة 17 (ج) من قانون مراقب الدولة **بشأن موضوع الدفاع الجوي في جهاز الأمن** ولهذا لن يتم نشر محتوياته للجمهور.

في الختام، أود أن أشكر موظفي مكتب مراقب الدولة في شعبة الرقابة على نظام الأمن وشعبة المقر الإداري على عملهم الجاد في تنفيذ عمليات الفحص والرقابة بشكل شامل ومهني وعادل وعلى نشر تقارير رقابة واضحة وفعالة وذات الصلة.

سنواصل الدعاء والتمني بإنتصار جيش الدفاع الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية، ومن أجل عودة جميع المختطفين ودفنهم، ومن أجل شفاء الجرحى، ومن أجل أيام هادئة وسلمية.

متنياهو أنجلمان

مراقِب الدولة
ومفوَّض شكاوى الجمهور

القدس، ديسمبر 2025